

Distr.: General  
17 February 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

## مونتسيرات

## ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولا - خلفية عامة.
٤	.....	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية.
٧	.....	ثالثا - الميزانية.
٨	.....	رابعا - النشاط البركاني والبيئة.
٨	.....	خامسا - الأحوال الاقتصادية.
٨	.....	ألف - لمحة عامة.
٩	.....	باء - الزراعة.
١٠	.....	جيم - الخدمات المالية.
١٠	.....	دال - السياحة.
١١	.....	هاء - التشييد والإسكان.



١١	.....	واو - المرافق العامة والاتصالات
١٢	.....	سادسا - الأحوال الاجتماعية
١٢	.....	ألف - الخلفية العامة
١٣	.....	باء - العمالة
١٣	.....	جيم - التعليم والثقافة
١٤	.....	دال - الصحة
١٥	.....	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٦	.....	سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٦	.....	ثامنا - مركز الإقليم مستقبلا
١٦	.....	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٦	.....	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٨	.....	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

## أولا - خلفية عامة

- ١ - مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومترا جنوب غربي أنتيغوا و ٦٤ كيلومترا شمال غربي غوادلوب.
- ٢ - مونتسيرات ذات طبيعة بركانية وجبلية للغاية، تبلغ مساحتها ١٠٣ كيلومترات مربعة، ويتسم ساحلها بالوعورة. وبالجزيرة ثلاث سلاسل جبلية، هي: سيلفر هيلز في الشمال، وستر هيلز وسوفريير هيلز في الجنوب. وتوجد بها ينابيع ساخنة، وأودية، وشواطئ ذات رمال سوداء، وشاطئ رماله بيضاء في الشمال. ونباتات مونتسيرات مدارية.
- ٣ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفريير هيلز، بعد أن ظل خامدا لأكثر من ٤٠٠ عام، وخلف ثورانه آثارا مدمرة، وتسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو ٧٠ في المائة من السكان. ولا تزال آثار ذلك الانفجار البركاني وما أعقبه من نشاط بركاني أحف شدة، شديدة الوطأة، ويقوم الإقليم حاليا بإعادة بناء المجتمع المحلي في الجزء الشمالي من الجزيرة الذي لم يلحقه الضرر. وقد هُجرت مدينة بليموث، عاصمة مونتسيرات، في عام ١٩٩٧، في أعقاب النشاط البركاني الذي جعلها غير صالحة للسكنى. وتجري حاليا إقامة مركز حضري جديد في ليتل باي في الشمال.
- ٤ - وانخفض عدد سكان الإقليم، الذي كان قد بلغ ذروته في عام ١٩٤٦ حيث أصبح تعدادة ٣٣٣ ١٤ نسمة، بعد الانفجار البركاني المدمر الذي حدث عام ١٩٩٥. وغادر عدد يقدر بنحو ٨٠٠٠ لاجئ الجزيرة بعد استئناف النشاط البركاني في تموز/يوليه ١٩٩٥، وقد عاد بعضهم إليها. ويعزى الانخفاض الإجمالي في عدد السكان منذ عام ١٩٩٥ إلى برنامج لإعادة التوطين نفذته حكومة الإقليم وحكومة المملكة المتحدة. وكانت أعلى نسبة للمهاجرين النازحين في صفوف الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد سكان الجزيرة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ٨٨٦ ٤ نسمة (٣ ٢٩٥ من مواطني مونتسيرات و ١ ٥٩١ من غير مواطنيها)، مقابل ٤ ٤٩٣ نسمة في عام ٢٠٠١، و ١٠ ٦٣٩ في عام ١٩٩١، و ١١ ٦٠٦ في عام ١٩٨٠. وخلال عام ٢٠٠٩، واصلت حكومة الإقليم استعراض السياسات المتعلقة بالسكان والعمل والهجرة بهدف تشجيع نمو السكان في الإقليم.
- ٥ - وعملة مونتسيرات هي دولار شرق الكاريبي، وهي مرتبطة بدولار الولايات المتحدة حيث أن دولار الولايات المتحدة يساوي نحو ٢,٧٠ من دولارات شرق الكاريبي. أما الشركاء التجاريين الرئيسيين لمونتسيرات فهم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وترينيداد وتوباغو.

## ثانياً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٦ - لقد حُدد أساس العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لها في كتاب أبيض عنوانه "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" صدر في آذار/مارس ١٩٩٩<sup>(١)</sup>. ومنح قانون الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار لعام ٢٠٠٢، "مواطني الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار" الحق في الحصول على الجنسية البريطانية.

٧ - وكما ذكر سابقاً، أطلق كريستوفر كولومبس هذا الاسم على الإقليم في رحلته الثانية إلى الجزيرة عام ١٤٩٣، وهو اسم أحد الأديرة الإسبانية. وفي عام ١٦٣٢، أصبحت الجزيرة مستعمرة بريطانية. وكان مستوطنوها الأوائل، في معظمهم، أيرلنديين. وقد هيمن إنتاج السكر على اقتصاد الجزيرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويُذكر أن العبيد الذين كانوا يعملون في مزارع القطن والسكر هبوا في أواخر القرن الثامن عشر في انتفاضة تاريخية لم يُكْتَب لها النجاح. وألغيت العبودية عام ١٨٣٤. وفي غضون ذلك، وعقب فترتين وجيزتين من الاحتلال الفرنسي، استؤنف الحكم البريطاني عام ١٧٨٣ وغدت مونتسيرات مستعمرة تابعة للتاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي الفترة من ١٨٧١ إلى ١٩٥٨، أديرت مونتسيرات باعتبارها جزءاً من المستعمرة الاتحادية لجزر ليوارد، وفي الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ أصبحت جزءاً من اتحاد جزر الهند الغربية. وبعد أن حُلّ ذلك الاتحاد عام ١٩٦٢، اختارت مونتسيرات الاحتفاظ بمركزها كمستعمرة تابعة للتاج.

٨ - وبموجب النظام الدستوري لمونتسيرات لعام ١٩٨٩، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ١٩٩٠، يوجد لدى مونتسيرات حاكم تعينه ملكة بريطانيا، ومجلس تنفيذي، ومجلس تشريعي.

٩ - وقد تولى بيتر ووتروورث، الحاكم الحالي لمونتسيرات، منصبه في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويتولى الحاكم مسؤولية الأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، والشؤون المالية الخارجية، بما في ذلك قوة الدفاع الملكية لمونتسيرات، وهي بقيادة كابتن. وطلبت حكومة الإقليم إلى المملكة المتحدة أن تؤيد طلبها تعيين أول نائب

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر منشورة، منها مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) قدمه وزير خارجية المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩؛ ويرد في الوثيقة A/AC.109/1999/1 و Corr.1، المرفق.

للحاكم من السكان الأصليين لمونتسيرات، وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عُينت ساريتا فرانسيس، وهي موظفة محترفة في الخدمة المدنية في مونتسيرات، نائبة للحاكم<sup>(٢)</sup>. وبموجب الدستور، تحتفظ ملكة بريطانيا بسلطة تخولها، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص، سن قوانين من أجل إحلال السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

١٠ - ويضم المجلس التنفيذي أربعة وزراء، فضلا عن النائب العام ووزير للشؤون المالية. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، وهو مسؤول عن الرقابة العامة والإدارة العامة للحكومة.

١١ - ويتألف المجلس التشريعي من تسعة أعضاء. وجميع الأشخاص الذين انتخبوا لعضوية المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ كانوا من الرجال، رغم أنه ترشحت خمس نساء في الانتخابات. وتجري الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات على أساس تمتع الراشدين بحق الاقتراع العام. وأجريت الانتخابات العامة الأخيرة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بعد حل المجلس التنفيذي ودعوة الحاكم إلى إجراء انتخابات عامة جديدة قبل سنتين من الموعد المحدد. وتوجد معلومات عامة عن هذا التطور في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2009/6). وقد فازت الحركة من أجل التغيير والازدهار بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي وشكلت حكومة برئاسة الوزير الأول روبن ت. ميد. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تم تسجيل ٣ ٥١٦ ناخبا، وأتم الإدلاء بـ ٢ ٣٤٩ صوتا، فبلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٦٦,٨ في المائة، مقابل ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ و ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠١. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٤.

١٢ - ويتألف القانون الساري في مونتسيرات من القانون الإنكليزي العام وما يُسن محليا من تشريعات. وتتولى تطبيق القانون محكمة ابتدائية والمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي القائمة في سانت لوسيا. والمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الاستئناف) هي محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالملكة المتحدة، التي تتناوب على دوراتها القضائية الدول التسع الأعضاء في المحكمة، بما فيها مونتسيرات<sup>(٣)</sup>. واللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة هي الجهة الأخيرة التي تُرفع إليها الطعون في أحكام المحكمة العليا. وافتتحت محكمة تجارية جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في جزر فرجن البريطانية، وهي تغطي الولايات القضائية لمنطقة شرق البحر الكاريبي، بما فيها مونتسيرات.

(٢) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(٣) انظر <http://eccourts.org/index.html>.

١٣ - وكما أُفيد سابقاً، أنشئت في عام ٢٠٠٢ لجنة لمراجعة الدستور برئاسة سير هوارد فرغوس. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، عُرض على الحاكم تقرير اللجنة الذي تضمن توصيات تدعو إلى إدخال عدد من التعديلات على الدستور. فعلى سبيل المثال، خلص التقرير إلى أن التغيير المقترح الذي يدعو إلى التحول عن فرض المملكة المتحدة للمرشح إلى نهج مبني على مزيد من التعاون في اختيار الحاكم، ستكون له أهمية رمزية إيجابية. ونوقش ذلك التقرير في المجلس التشريعي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٤ - وجررت في مونتسيرات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الجولة الأولى من المحادثات بين حكومة الإقليم ووزارة المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث. وجررت في شباط/فبراير ٢٠٠٦ جولة ثانية من المناقشات بين مونتسيرات، بمشاركة جميع أعضاء المجلس التشريعي، وفريق حكومي من المملكة المتحدة، وتلتها محادثات إضافية رسمية وغير رسمية في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تنظر الحكومة الجديدة حالياً في النهج الذي ستتبعه إزاء مراجعة دستور مونتسيرات.

١٥ - وفي أوائل عام ٢٠٠٩، استخلص من المعلومات التي قدمتها المملكة المتحدة من أجل إدراجها في تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي اتخذت منذ إعلان العقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار" (A/64/70) أن "العمل من أجل إعادة تنمية مونتسيرات حظي في أوائل عام ٢٠٠٩ بالأولوية على المحادثات المتعلقة بمراجعة الدستور".

١٦ - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في فريغيت باي بسانت كيتس ونيفيس، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، برعاية اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، شدد الوزير الأول لمونتسيرات على أنه ينبغي لحكومة الإقليم بحث إمكانية الارتباط الحر مع المملكة المتحدة. وأن الإقليم يتوقع من المملكة المتحدة أن تعد مونتسيرات لاحتتمال تقرير المصير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضاف أن حكومة الإقليم كانت تسعى في غضون ذلك إلى وضع دستور عصري يتماشى مع وثيقة "ما قبل الاستقلال". ويمكن الرجوع إلى النص الكامل لبيان الوزير الأول في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت الخاص بإنهاء الاستعمار.

١٧ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عُقد الاجتماع الحادي عشر للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، طلب قادة أقاليم ما وراء البحار عقد منتدى في اليوم السابق للاجتماع لاستعراض الكتاب الأبيض السالف الذكر المعنون "الشراكة من أجل التقدم والازدهار: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" الذي

وضع المبادئ التي وجهت العلاقة بين المملكة المتحدة والأقاليم منذ عام ١٩٩٩. وشكل المنتدى أول مرحلة من عملية التشاور بشأن مستقبل تلك العلاقة. وفي اجتماع المجلس الاستشاري، وافقت المملكة المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الممتدة في الاجتماع، على جملة أمور منها مواصلة مناقشاتها بشأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار.

### ثالثا - الميزانية

١٨ - ما زال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على دعم الميزانية من الدولة القائمة بالإدارة وعلى مصادر أخرى<sup>(٦)</sup>. وذكر الوزير الأول في خطابه بشأن الميزانية في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، أن مجموع ميزانية مونتسيرات للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ يبلغ نحو ٩٥ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي وهو مخصص بشكل رئيسي لأولويات الوزارات والإدارات. فعلى سبيل المثال، تتلقى وزارة الاتصالات والأشغال نحو ١١ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي، وتتلقى وزارة الزراعة والأراضي والإسكان والبيئة ٦ ملايين من دولارات شرق الكاريبي، وتتلقى وكالة تنسيق إدارة الكوارث ٥ ملايين. وعكس التخفيض العام في التمويل السنوي بنحو ٤ ملايين من دولارات شرق الكاريبي المسائل الناشئة عن الأزمة العامة العالمية الاقتصادية والمالية. ومجموع المبلغ المتاح لأغراض التنمية في دورة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بلغ نحو ٤٣ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي.

١٩ - وكما أفيد سابقاً، فإن وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة خصصت اعتماداً لمونتسيرات بمبلغ ٥٨ مليون جنيه استرليني، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. ووفقاً لبيان حكومة الإقليم الخاص بميزانية عام ٢٠٠٩، ستشارك أيضاً في تمويل ميزانية التنمية كيانات مثل الاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الكاريبي، وحكومة ترينيداد وتوباغو من خلال صندوق تثبيت أسعار النفط التابع للجماعة الكاريبية.

٢٠ - ووفقاً لحكومة الإقليم، يدفع الأفراد المقيمون الضرائب عن دخلهم المكتسب في جميع أنحاء العالم ومن جميع المصادر. وتفرض الضرائب أيضاً على الدخل الخاضع للضرائب الذي تدفعه أي شركة مسجلة أو جمعية بناءً أو مجموعة من الأشخاص. وتدفع الشركات الضريبة بنسبة ٣٠ في المائة على الأرباح. وفي الوقت نفسه، لا تفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية في مونتسيرات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقعت حكومة المملكة المتحدة وحكومة مونتسيرات اتفاقاً ضريبياً لتسهيل تبادل المعلومات الضريبية وتفاذي الازدواج الضريبي على الدخل.

## رابعاً - النشاط البركاني والبيئة

٢١ - عقب ثوران البركان في مونتسيرات في عام ١٩٩٥ بعد قرون من الخمود، جرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تقسيم الإقليم بالتدريج لإنشاء منطقة محظورة تتألف من ثلثي الجزيرة تقريبا الواقعين في الجنوب. وفي الجزء الأخير من عام ٢٠٠٧، بقيت كتلة كبيرة من المواد على قبة البركان، ويعتقد العلماء أن ذلك يدل على توقف مؤقت للنشاط البركاني لا على توقف كامل له. وتجدد النشاط البركاني في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى إجلاء حديد من نفس المنطقة يوم ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويحتوي موقع مرصد بركان مونتسيرات على الإنترنت على معلومات عن مستويات الخطورة وخريطة لمختلف المناطق. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، استمرت عملية الإجلاء أربعة أيام، وانخفض نشاط البركان بعد ذلك. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وبعد فترة من الهدوء، بدأ الرماد يخرج من البركان من جديد ويتوضع فوق منطقة واسعة من الجزيرة. وأشارت التقارير الواردة في وسائل الإعلام إلى أن الرياح التي غيرت مسارها قد أوصلت الرماد إلى المنطقة الآمنة، مما دعا بعض السكان إلى إخلاء بيوتهم. وفي أوائل عام ٢٠١٠، أكد المرصد أن تدفقات بركانية كبيرة خرجت من البركان. وفي الوقت نفسه، عندما ينخفض مستوى النشاط البركاني، ينتج عن ذلك ثروة من الرماد، والرمل، والحجر الخفاف والخلطات المعدنية، التي يمكن أن تُستخرج وتُجمَع للاستخدام المحلي والتصدير.

٢٢ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٩ عملية وضع سياسة وطنية للطاقة؛ ووضع بروتوكول لبحوث التنوع البيولوجي في الجزيرة؛ ووضع برنامج لرصد النباتات وطيور الغابات والزواحف والبرمائيات؛ وإعداد استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ، وبرنامج للتعليم العام والتوعية الجماهيرية؛ ومعايير لمنتجات السياحة البيئية في الإقليم؛ واستراتيجية لإدارة الأنواع الغازية. وواصلت أيضا سعيها إلى تطوير مصادر بديلة للطاقة، بما فيها الطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. وفي عام ٢٠٠٩ لم يتسبب موسم الأعاصير في إحداث أي عواصف موسمية في مونتسيرات.

## خامساً - الأحوال الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

٢٣ - وفقا لبيان ميزانية حكومة الإقليم لعام ٢٠٠٩، شهد الاقتصاد نموا إيجابيا في عام ٢٠٠٨. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، ارتفع النمو الاقتصادي بنحو ٣,٨ في المائة، وكان قطاع التشييد وراء هذا النمو. ومن بين القطاعات الأخرى التي ساهمت في نمو الناتج المحلي

الإجمالي السياحة والتعدين وقطع الأحجار، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل. فعلى سبيل المثال، شهد قطاع التعدين وقطع الأحجار تحسنا متواصلا بنسبة ٣ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وزادت الصادرات بنسبة ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. وسجل قطاع تجارة الجملة والتجزئة زيادة بنسبة ٢٢ في المائة بينما سجل قطاع النقل زيادة بنسبة ٦ في المائة.

٢٤ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وصل الناتج المحلي الإجمالي لمونتسيرات إلى حوالي ١٢٣ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠ ٥٩٨ من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠٠٧، حسب أحدث الأرقام المتاحة. وقد توقعت إدارة الإحصاء في حكومة مونتسيرات أن تبلغ نسبة نمو الاقتصاد في عام ٢٠٠٩ نحو ٣,٨ في المائة. وواصلت الاستثمارات والمشاريع التي يقودها القطاع العام هيمنتها على اقتصاد مونتسيرات. واستمر النشاط البركاني والأضرار التي سببها الإعصار، وما نتج عن ذلك من حركة السكان والمراكز التجارية، وما صاحب ذلك من مصاعب اجتماعية واقتصادية، في التسبب بصعوبات هائلة لمونتسيرات.

٢٥ - ويشمل الاقتصاد في قطاعه الخاص نحو ٢٠٠ من منشآت الأعمال التجارية، الكبيرة والصغيرة. وينطوي ما يزيد قليلا على ٢٥ في المائة من الأعمال التجارية على توفير الخدمات المالية والمهنية والشخصية وغيرها من الخدمات المترتبة. وتواصل مؤسسة تنمية مونتسيرات، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تملكها حكومة الإقليم، إقامة شراكات تجارية محلية ودولية مع القطاعين العام والخاص من أجل حفز النمو الاقتصادي.

## باء - الزراعة

٢٦ - نتيجة للأزمة البركانية الجارية، أصبحت معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو يتعذر الوصول إليها. ووفقا لبيان ميزانية عام ٢٠٠٩، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ في مناطق القطاعات الرئيسية، مثل صيد الأسماك وإنتاج المواشي.

٢٧ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، دعمت وزارة الزراعة في مونتسيرات في عام ٢٠٠٩ وضع برنامج للاستعاضة عن الواردات من أجل تقليل الاعتماد على المنتجات الزراعية المستوردة. وقد أسفرت الطرق الزراعية الفرعية التي سبق شقها والمنح المقدمة للشركات الصغيرة وصغار المزارعين في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والتي مولها صندوق تثبيت أسعار النفط التابع للجماعة الكاريبية، عن زيادة كبيرة في كل من المناطق المزروعة وإنتاجية المزارعين العاملين في مناطق داك بوند وديك هيل وجبل بليكس. ووفرت هذه الأنشطة الأساس اللازم

لإنشاء مختبر لتجهيز الأغذية، وهو الآن قيد التشغيل؛ ومن المتوقع أن يزيد هذا من فترة صلاحية المنتجات المحلية.

## جيم - الخدمات المالية

٢٨ - يواصل اثنان من الكيانات التجارية، هما مصرف مونتسيرات ورويال بنك أوف كندا، فضلا عن العديد من المصارف الخارجية، العمل في مونتسيرات لتقديم مجموعة من التسهيلات المصرفية. ووفقا لحكومة الإقليم، فإن مونتسيرات بصدد تحديث تشريعاتها لتتفق بالمعايير الدولية المتصلة بتسهيلات المصارف الخارجية. ومونتسيرات عضو في البنك المركزي لشرق البحر الكاريبي، الذي يوجد مقره في جزيرة سانت كيتس المحاورة، وهو بمثابة البنك المركزي لمونتسيرات. ويقوم هذا البنك، ضمن مهام أخرى، برصد احتياطات البنوك التجارية. ومونتسيرات جزء من سوق الأوراق المالية في شرق البحر الكاريبي. ومونتسيرات أيضا عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في المنطقة. ووفقا لبيان ميزانية عام ٢٠٠٩، شهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية نموا بنسبة ٧,٢ في المائة، مما ينم إلى حد كبير عن زيادة في الأصول المودعة في المؤسسات في إطار التوحيد الإقليمي للعملة.

## دال - السياحة

٢٩ - لا تزال إعادة تطوير صناعة السياحة تمثل أولوية بالنسبة لحكومة الإقليم. ومع أن السياحة كانت في وقت من الأوقات من أكبر القطاعات المساهمة في الاقتصاد المحلي، إلا أنها كانت من الضحايا الرئيسية للنشاط البركاني الجاري في الجزيرة. وتشير إحصاءات هيئة مونتسيرات للسياحة إلى أنه سجل وصول نحو ٩٤٠٠ زائر إلى مونتسيرات في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وحسب ما ورد في بيان ميزانية عام ٢٠٠٩، شهد قطاع السياحة زيادة في عدد الزوار بنسبة ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وشهد وصول الزوار بغرض التزهة ووصول اليخوت زيادة شديدة، وقد سجل تحسن بنحو ٥ في المائة و ٣٦ في المائة على التوالي. وقد وصل ما مجموعه ٣٥٤ من اليخوت إلى مونتسيرات في عام ٢٠٠٨ جالبة معها ١٨٤٠ زائرا إلى الجزيرة بغرض التزهة. وانخفض عدد الزوار الذين يمكنهم وعدد البواخر السياحية بنسبة تزيد على ٥ في المائة.

٣٠ - وكما ذكر سابقا، تحاول مونتسيرات أن تحول تدريجيا وجود بركان نشط فيها إلى شيء إيجابي، من خلال جملة أمور منها تشجيع سياحة المغامرات. فعلى سبيل المثال، أدى

تحدد الأحياء المائية الناجم عن ثورة البركان إلى تمكين قطاع السياحة من الترويج لرياضتي صيد الأسماك والغوص<sup>(٢)</sup>.

٣١ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، كانت خدمة العبارات بين أنتيغوا ومونتسيرات قيد التشغيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وهو أهم شهر بالنسبة لقدم الزوار إلى الجزيرة. ومن المتوقع أن تبدأ خدمة عبارات جديدة بوقت كامل، تشارك في تشغيلها حكومة مونتسيرات وحكومة أنتيغوا وبربودا ومجلس جزيرة برمودا، وذلك في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وخلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، كانت خدمات النقل الجوي متوفرة من خلال شركة وينير (Winair) ومقرها سانت مارتن، وهي تقوم بعدة رحلات يومية من أنتيغوا. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن حجز رحلات جوية مستأجرة على الطائرات الثابتة الأجنحة التي تشغلها شركة في مونتسيرات. وكما ورد في تقارير وسائل الإعلام، بدأت الشركة المحلية ذاتها أيضا بتسيير رحلات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بين مونتسيرات وأنتيغوا.

## هاء - التشييد والإسكان

٣٢ - خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، استأنف قطاع التشييد، وهو مساهم رئيسي في النشاط الاقتصادي لمونتسيرات، نموه نتيجة بناء المنازل الخاصة والأبنية التجارية ومجموعة من المشاريع العامة. وفي أوائل عام ٢٠١٠، منحت حكومة الإقليم عقدا لشركة خاصة من المملكة المتحدة لوضع وتصميم مخطط عام للعاصمة الجديدة للجزيرة.

٣٣ - وتواصل في عام ٢٠٠٩ تنفيذ مشروعين من مشاريع القطاع العام، هما مشروع تنمية الإسكان في لوك آوت (الممول من الاتحاد الأوروبي والسوق العامة) ومشروع تنمية ليتل باي (وهو مشروع يتألف من أربعة مراحل مقرر إنجازها على مدى عشر سنوات بمساعدة من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي)، وكذلك برنامج المساعدات الإسكانية لنقل السكان من المساكن الطارئة، وإيواء الضعفاء ضمن المجتمع المحلي ومساعدة السكان في التأهل للحصول على الرهونات العقارية من المؤسسات المالية. وكما ذكر سابقا، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يبقى الإسكان مشكلة أساسية بالنسبة للأشخاص الذين فقدوا منازلهم أو لا يستطيعون الوصول إلى ممتلكاتهم بسبب عملية الإخلاء في بليموث وضواحيها.

## واو - المرافق العامة والاتصالات

٣٤ - شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة تضطلع بمسؤولية توزيع المياه والكهرباء في جميع أنحاء الجزء المأهول من الإقليم. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يحصل جميع السكان على

حاجتهم من إمدادات المياه الجيدة الصالحة للشرب (نحو ٩٨ في المائة من السكان موصولون بشبكة المياه). وتجلب إدارة المياه التابعة لشركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة المياه من الينابيع التي تقع في أعالي الجبال، وتعالجها معالجة طفيفة، ثم تخزنها وتوزعها على زبائنها بواسطة شبكتها المؤلف من الأنابيب والخزانات. وهي مسؤولة أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك آوت ودافي هيل.

٣٥ - وبمساعدة من الشركة الكاريبية للإمداد بالطاقة الكهربائية القائمة في سانت لوسيا، أفادت إدارة الكهرباء التابعة لشركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة بأنها بدأت في عام ٢٠٠٩ عملية وضع نظام للمعلومات الجغرافية لتحسين قدرتها على إدارة هياكلها الأساسية في الإقليم، إذ أن حالات انقطاع التيار الكهربائي غير المقررة لا تزال تشكل مشكلة. ووفقاً لشركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة، فإن تزايد سقوط الرماد على الخطوط الكهربائية في المناطق المأهولة كان العامل الرئيسي وراء انقطاع التيار الكهربائي في أواخر عام ٢٠٠٩.

٣٦ - وفي ما يتعلق بقطاع الاتصالات، وفي إطار الجهود المبذولة لتحرير هذا القطاع، عقدت حكومة الإقليم اجتماعات مع شركة البرق واللاسلكي التي تقدم خدمات الهاتف الأرضي والإنترنت والهاتف الجوال وخدمات ترفيهية (LIME) وتلقت عروضاً ومقترحات من مقدمي خدمات آخرين في هذا المجال، بما في ذلك ديجيسيل<sup>(١)</sup>. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يستخدم البريد الإلكتروني على نطاق واسع، مما يسهل الاتصالات نسبياً. وقد بدأ العمل بخطوط الاشتراك الرقمية. وتوجد خدمة بريدية منتظمة بين مونتسيرات وجميع البلدان.

٣٧ - وكما أفيد سابقاً، أعلنت حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٨ أن ١,٥ من ملايين دولارات شرق الكاريبي سوف تخصص لتشييد مبنى مؤلف من طابقين يكون مقراً لإذاعة مونتسيرات العامة (ZJB)؛ ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، كان المبنى في عام ٢٠٠٩ في مرحلة التصميم.

## سادساً - الأحوال الاجتماعية

### ألف - الخلفية العامة

٣٨ - كان للأزمة البركانية أثر عميق على البنى الاجتماعية التقليدية وعلى نظم الدعم إذ أدت إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقال العديد من الأشخاص للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وكما أفيد من قبل، خضع نظام الضمان الاجتماعي في مونتسيرات عام ٢٠٠٨ للإصلاح من أجل تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. وتضمنت التغييرات المتوقعة رفع سن التقاعد، وتعديل المعدل التراكمي للاستحقاقات القصيرة والطويلة

الأجل، وإعادة هيكلة مختلف الاستحقاقات بما يتلاءم والظروف المحلية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، توصلت هذه العملية خلال عام ٢٠٠٩.

٣٩ - ووفقاً لحكومة الإقليم، يركز عمل خدمات الدعم الاجتماعي على تلبية حاجات أكثر الأشخاص ضعفاً، بمن فيهم المسنون والمعاقون ذهنياً والمعاقون جسدياً والأطفال والأسر المعيشية المتدنية الدخل. وتشمل خدمات الدعم الاجتماعي في مونتسيرات مساعدة مالية شهرية، ومساعدة لدفع الإيجار، ومساعدة لمرة واحدة من أجل سلع مثل الطعام، ووجبات الغذاء المدرسية، واللوازم المدرسية، والمنافع، والأجهزة المنزلية الأساسية، وتكاليف الدفن. وتستند جميع حالات تقديم المساعدة في إطار الدعم الاجتماعي إلى "التحقق من الدخل" لتحديد الحالة المالية للفرد أو الأسرة المعيشية، وما إذ كانا مؤهلين للحصول على المساعدة أو قادرين على تدبر شؤونهما.

## باء - العمالة

٤٠ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يبلغ عدد السكان العاملين في مونتسيرات نحو ٥٠٠ ٢ نسمة، يشملون حوالي ٤٠ في المائة من المواطنين و ٦٠ في المائة من غير المواطنين. وكما أفيد سابقاً، تحافظ مونتسيرات على مناخ إيجابي في علاقات العمل، حيث تبذل قصارى الجهود لكفالة عمل العمال والنقابات والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة في الاقتصاد جنباً إلى جنب تحقيقاً للأهداف الإنمائية الوطنية. ويحكم علاقات العمل قانون العمل (المنقح في عام ٢٠٠٢) الذي توصلت إدارة العمل في إطاره توفير خدمات الوساطة والمصالحة، وتضطلع محكمة العمل بتسوية المنازعات.

٤١ - وتعالج مسألة النقص المستمر في اليد العاملة الماهرة بمنح الحوافز للمواطنين العائدين وتصاريح العمل لغير المواطنين. ويخضع منح تصاريح العمل لقانون الهجرة لعام ٢٠٠٢. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة الإقليم تسهيل التوظيف النشط لليد العاملة الماهرة، سواء من الفنيين أو غير ذلك، من أجل تلبية الطلب.

## جيم - التعليم والثقافة

٤٢ - تتولى إدارة التعليم في مونتسيرات مسؤولية وضع وتوفير البرامج التعليمية وبرامج التدريب الرامية إلى تمكين المواطنين من اكتساب المهارات التي يمكن أن تسهم إيجابياً في مستقبل الإقليم. وقد حددت النفقات التقديرية المخصصة للتعليم في ميزانية عام ٢٠٠٩ بنحو ٨ ملايين من دولارات شرق الكاريبي وفقاً لبيان ميزانية حكومة الإقليم. ويواصل الإقليم تنفيذ خطة تنمية التعليم التي تغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

٤٣ - ولدى مونتسيرات بنية تحتية وخدمات تعليمية توفر التعليم الابتدائي والثانوي للسكان بنسبة ١٠٠ في المائة. ويستند النظام التعليمي في مونتسيرات بوجه عام إلى النظام البريطاني. وتنقسم إدارة التعليم إلى عدة قطاعات تنظيمية متخصصة: التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم في مرحلة ما بعد الثانوي، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتدريب المعلمين، وخدمات دعم التعليم. ويوجد العديد من المرافق الحكومية للرعاية النهارية ودور الحضانة، ومرفق للرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة تابع للقطاع الخاص. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، توجد مدرستان خاصتان من أصل المدارس الابتدائية الأربع. والمدرسة الثانوية الحكومية الموجودة في مونتسيرات هي المدرسة الثانوية الوحيدة في الإقليم. وتقدم كلية مونتسيرات المتوسطة في سالم البرامج الدراسية للمرحلة الثانوية، ودراسة التمريض، وبعض الدورات الدراسية الخاصة بالمهارات التقنية.

٤٤ - وكما أفيد سابقاً، بدأ بذل الجهود في عام ٢٠٠٨ لإنشاء مكتبة ومحفوظات وطنية مع اعترام إنجاز هذه المنشأة بحلول عام ٢٠١٠. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قررت حكومة الإقليم إسناد جميع مسؤوليات التنمية الثقافية إلى هيئة مونتسيرات للسياحة. وفي وقت لاحق من العام، نظمت مونتسيرات أول مهرجان أدبي.

## دال - الصحة

٤٥ - تتولى وزارة الصحة في الإقليم مسؤولية توفير خدمات الصحة الأولية والثانوية لمونتسيرات، إلى جانب إسدائها المشورة لحكومة الإقليم في ما يتصل بالسياسات العامة في مجال الصحة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أشارت التقديرات في عام ٢٠٠٨ إلى أن متوسط العمر المتوقع في الإقليم يبلغ ٧٢,٦ سنة لجميع السكان، نحو ٧٤,٧ سنة للذكور و ٧٠,٤ سنة للإناث.

٤٦ - وحددت النفقات التقديرية لوزارة الصحة في ميزانية عام ٢٠٠٩ نحو ١٥ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، استمرت حكومة الإقليم خلال عام ٢٠٠٩ في تقديم المساعدة الطبية في الجزيرة وخارجها للأشخاص المحتاجين، ومنهم الأطفال المحتضنين، وهي تغطي مجالات مثل الرعاية الطبية العامة، والطب الجراحي، والفحوص التشخيصية، والرعاية الخاصة بالعين والأذن، وتوفير الأدوية. واستمرت حكومة الإقليم في توفير خدمات مجانية سريرية في حالات الطوارئ المتصلة بطب الأسنان للأطفال في سن الدراسة والمسنين والنساء الحوامل وبعض الموظفين الحكوميين.

٤٧ - ووفقاً لوزارة الصحة، وكما جاء في التقارير الإعلامية، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان يوجد في مونتسيرات ٢١ حالة إصابة مؤكدة بفيروس الإنفلونزا A (H1N1)

ومنذ الإبلاغ عن أول حالة في تشرين الثاني/نوفمبر، شهدت مراكز الرعاية الصحية ومستشفى غلندون ارتفاعاً مستمراً في عدد المرضى، وخصوصاً الأطفال الذين يعانون من أعراض بسيطة.

٤٨ - وتوجد في مونتسيرات مرافق صحية تشمل مستشفى غليندون في سانت جونز في الشمال، الذي يضم ٣٠ سريراً، ويستطيع العناية بجميع المسائل الصحية الروتينية، وتوفير التصوير بالأشعة السينية، وأداء العمليات الجراحية البسيطة، كما توجد فيه عدة عيادات للرعاية الصحية الأساسية. وهناك ترتيبات من أجل الإحلاء الطبي إلى أنتيغوا وغوادلوب في حالات الطوارئ. وكما أفيد سابقاً، في عام ٢٠٠٨، بدأت وزارة الصحة في الإقليم العمل على إنشاء مرفق استشفائي جديد ومحسّن. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أنجزت وزارة الصحة في عام ٢٠٠٩ العمل المتعلق بإنشاء المرفق الاستشفائي الجديد والمحسن.

## هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤٩ - في عام ٢٠٠٩، خصصت حكومة الإقليم نحو ٩,٤ من ملايين دولارات شرق الكاريبي لتمويل خدمات السلطة القضائية ودوائر الأمن الداخلي (الشرطة)، والدوائر القضائية، والقضاء، والمحكمة العليا)، كما ورد في معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة.

٥٠ - إن قوة شرطة مونتسيرات الملكية التي وافقت حكومة الإقليم على ميزانية لها لعام ٢٠٠٩ بنحو ٦,٧ من ملايين دولارات شرق الكاريبي، لديها مقر لقيادة الشرطة يعمل على الوجه الأكمل في الجمع الحكومي الكائن في بريدز، وذلك فضلاً عن مركزي شرطة فرعيين ووحدة بحرية. وكما أفيد سابقاً، تركز استراتيجية الخمس سنوات لقوة شرطة مونتسيرات الملكية على حفظ الأمن والنظام في الأحياء، وضبط الأمن بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية، والحد من الجريمة والحيلولة دون وقوعها، والشراكة في نظام العدالة الجنائية.

٥١ - وبموجب قانون الإفراج المشروط عن السجناء لعام ٢٠٠٤، يستعرض مجلس معني بالإفراج المشروط حالات الأشخاص المرشحين لإطلاق سراحهم في المجتمع المحلي بترخيص، ويقدم توصياته إلى الحاكم. ويجري التعامل مع الأفعال الإجرامية بموجب قانون العقوبات الخاص بمونتسيرات، الذي نُقح في عام ٢٠٠٢. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، حصل أعضاء المجلس المعني بالإفراج المشروط في عام ٢٠٠٩ على تدريب مكثف من أجل التوصل إلى فهم دورهم فهماً أفضل.

٥٢ - ولا تزال هناك مخاوف من تزايد ما يصدر عن الشبان من جرائم وعنف وعدم انضباط. وسعت حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٩، وفقاً للتقارير الإعلامية، إلى الحصول على

مساعدة المملكة المتحدة في معالجة مسألة إعادة مرتكبي الجرائم في الخارج من مواطني مونتسيرات إلى الإقليم، فهذه الممارسة طرحت تحدياً نظراً لقلة عدد سكان الجزيرة.

## سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٣ - مونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي هيئتها الفرعية. ويتلقى الإقليم بعض الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ - ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنطقتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، والمصرف المركزي لدول شرق الكاريبي، والمحكمة العليا لشرق الكاريبي. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن التطورات الأخيرة في ما يتعلق بالجماعة الكاريبية من ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2009/6).

٥٥ - وفي عام ٢٠٠٩، انضمت مونتسيرات إلى المشاورات التي تجريها الدول الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي بشأن اقتراح إنشاء اتحاد اقتصادي، والذي أنشئ بالفعل في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بوصفه الاتحاد الاقتصادي لمنظمة دول شرق الكاريبي. وفي اجتماع عقد في أيار/مايو ٢٠٠٩، ساهمت مونتسيرات في استكشاف إمكانية تطوير صناعات سمعية - بصرية تابعة لمنظمة دول شرق الكاريبي، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وافقت الحكومة على برنامج لتحقيق الاستقرار والنمو لصالح الإقليم من أجل التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

٥٦ - وباعتبار مونتسيرات إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي تابعاً للمملكة المتحدة، فإنها منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي ولكنها ليست جزءاً منه.

## ثامناً - مركز الإقليم مستقبلاً

### ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٧ - يرد بيان موقف حكومة مونتسيرات بشأن الإصلاح الدستوري في الفرع الثاني أعلاه الذي يتناول المفاوضات الدستورية الجارية بين مونتسيرات وحكومة المملكة المتحدة.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٨ - أفادت المملكة المتحدة في المعلومات التي قدمتها لتدرج في تقرير الأمين العام السالف الذكر (A/64/70)، في جملة أمور، بأن الأساس الذي تستند إليه سياسة المملكة المتحدة تجاه

أقاليم ما وراء البحار يقوم على اعتبار أن سكان كل إقليم هم الذين يحددون ما إذا كانوا يرغبون في الاحتفاظ بالصلة التي تربطهم بالملكة المتحدة أم لا وأنه ليس لدى المملكة المتحدة أي نية لفرض الاستقلال ضد إرادة الشعب المعني. كما أشار البيان إلى اقتراح بعض المعلقين أن توافق المملكة المتحدة على السماح للأقاليم بالتمتع بخيارات المركز المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) المتعلق برفع الأسماء من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي: الاندماج أو الاستقلال أو الارتباط الحر. ووفقاً للمملكة المتحدة، تتمثل سياستها في عدم الموافقة على الاندماج، وليس هناك ما يشير إلى أن أيًا من الأقاليم يلتمس ذلك الخيار. أما موقفها بشأن الاستقلال، فقد سبق عرضه. ومفهوم الارتباط الحر، على النحو الذي حددته الجمعية العامة، يعني أن يضع الإقليم دستوره بنفسه دون مشاركة المملكة المتحدة، كما يعني أن المملكة المتحدة ستحتفظ بالمسؤولية الكاملة عن الإقليم، ولكنها لن تكون قادرة على ضمان تمتعها بالصلاحيات اللازمة للوفاء بمسؤولياتها تجاه الأقاليم. ولا تريد المملكة المتحدة أن تضع نفسها في موقف كهذا.

٥٩ - كما أشارت المملكة المتحدة إلى أن قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) ليس ملزماً قانوناً وإلى أنها لم تصوت لصالحه. وهي ترى أن وجود اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد تجاوزهما الزمن، ولا تزال تعتقد أنه لا ينبغي أن يبقى أي من أقاليمها فيما وراء البحار مدرجا في تلك القائمة.

٦٠ - وفي بيان أدلى به ممثل المملكة المتحدة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة (A/C.4/64/SR.2)، قال في جملة أمور إنه عندما يختار، بشكل واضح ودستوري، شعب أحد أقاليم ما وراء البحار التي تديرها حكومته الاستقلال، فإن المملكة المتحدة ستساعده في تحقيق ذلك. أما عندما يختار الإقليم بدلاً من ذلك الإبقاء على الارتباط بالمملكة المتحدة فإنها ستحافظ على التنمية المستقبلية والأمن المستمر لذلك الإقليم، وستعقد مشاورات سياسية سنوية منتظمة معه. وفي غضون ذلك، فإن دساتير الأقاليم هي التي تحكم العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، وتعمل الحكومة بشكل منتظم على تحديثها والنظر بعناية في جميع المقترحات التي تتلقاها من الأقاليم والمتعلقة بإجراء تعديلات دستورية. وقد بدأ تطبيق الدساتير الجديدة منذ عام ٢٠٠٦.

٦١ - وقالت المملكة المتحدة إن المحافظة على مستويات عالية للنزاهة والحوكمة تمثل ركناً أساسياً في الإدارة البريطانية للأقاليم. وإن حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بأن تتيح لكل إقليم

إدارة شؤونه الخاصة به على نحو يتسم بالمسؤولية إلى أقصى حد ممكن، ولكن عندما تؤدي تطورات في إقليم ما إلى إثارة القلق، أو عندما يعجز إقليم ما عن الوفاء بالتزاماته الدولية، لا تتردد المملكة المتحدة في إثارة المسألة مع حكومة الإقليم والتدخل عند الضرورة.

٦٢ - وكذلك تواصل الحكومة البريطانية تشجيع جميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها على تحقيق معايير مجموعة العشرين المعترف بها دولياً من أجل ضمان سلامة اللوائح المالية ومتانة المالية العامة واتسام إدارة الديون بالمسؤولية.

### جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٣ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة القرارين ١٠٤/٦٤ ألف وباء دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المحال إلى الجمعية العامة (A/64/23) وبناء على نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) فيه لاحقاً. ويتعلق الجزء السابع من القرار ١٠٤/٦٤ بـ بمونتسيرات. وبموجب فقرات منطوق القرار في ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

١ - "تؤيد بالجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لمواصلة التفاوض بشأن إدخال تحسينات على دستور الإقليم بغرض الحفاظ على قدرتها على المضي قدماً نحو تحقيق الحكم الذاتي الكامل، وتلاحظ الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة من أجل دعم إعادة تنمية الإقليم، وتشجعها على أن يعزز جهود بعضها بعضاً؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٣ - **تهيب** بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني.